دراسة المناطق الاستثمارية أكدت على أن تكون المنطقة ترفيهية وتعليمية

الصبيح: لا يمكن تحويل منتزه أبوحليفة إلى منطقة سكنية خاصة

أوضح مدير عام البلدية م.أحمد الصبيح أنه لا يمكن تحويل منتزه ابوحليفة الى منطقة سكنية خاصة.

وقال الصبيح في رده على سؤال العضو مانع العجمي بشأن منتزه ابوحليفة: قبل البدء بإجراءات التثبيت والتسليم لموقع المنتزه تمت مخاطبة ادارة المخطط الهيكلي للافادة بآخر حدود معتمدة وآخر تصور ودراسة لموقع منتزه أبوحليفة.

وأفادت ادارة المخطط الهيكلي بأنه بمراجعة دراسة المناطق الاستثمارية من الفنطاس الى الفحيحيل تبين ان المنطقة مقترحة لمنتزه ابوحليفة بينما المنطقة المقترحة كمنطقة خدمات للمنطقة «مواقف سيارات، رياض اطفال وغيرها» وانه حتى تاريخه لم يصدر قرار من المجلس «بشأن منطقة الخدمات» ويرجى استكمال باقي اجراءات المعاملة وفق ما هو متبع في هذا الشأن.

ولاحقا افادت ادارة المخطط الهيكلي بأن الجزء المقترح تخصيصه كمنطقة خدمات ضمن الدراسة الخاصة بالمناطق الاستثمارية من الفنطاس الى الفحيحيل.

وخاطبت ادارة التنظيم ادارة المخطط الهيكلي بشأن الاقتراح المقدم من العضو مانع الوارد ضمن كتاب الامانة العامة للمجلس البلدي في 2010/10/12 بشأن تحويل منتزه ابوحليفة الى منطقة سكنية خاصة مما يوفر نحو 300 قسيمة تقريبا مع المرافق العامة، على ان يتم اجراء دراسة لإيجاد موقع بديل للمنتزه.

وافادت ادارة المخطط الهيكلي بعدم الموافقة على الاقتراح المقدم نظرا لأنه تم عمل دراسة تطوير المناطق الاستثمارية من الفنطاس الى الفحيحيل ومن ضمن توصياتها ان منطقة ابوحليفة منطقة متوسطة بين المناطق السكنية المجاورة يمكن ان تكون منطقة خدمات ترفيهية وتعليمية اقليمية بحيث يتركز فيها مثل هذه الخدمات من منتزه قومي وكليات خاصة.

م.أحمد الصبيح

وفيما يتعلق بالسؤال الوارد بالبند (3) فإذا كان المقصود بالسؤال بالتقسيم الداخلي لمشروع المنتزه فإنه لم تقدم ادارة التنظيم اي تصور لان ذلك من اختصاص الجهة التي سلم اليها الموقع وهي الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، ودور الادارة هو ابداء الرأي بالموافقة التنظيمية على المخططات المعمارية لمكونات المشروع عند تقديمها.

وقد صدر قرار المجلس البلدي رقم (م.ب/ل د 2006/11/241/3) المتخذ في 2006/5/25 والذي يقضي بالموافقة على طلب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتخصيص موقع بديل لصالة افراح بمساحة 1000م2 ومواقف سيارات بمساحة 2000م2 ضمن حدود منتزه ابوحليفة.

ووافقت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية على استقطاع مساحة 3000م2 بغرض تخصيص صالة افراح ومواقف سيارات ضمن كتابها المؤرخ في 2005/12/17 والمرفق نسخة منه.

وصدر قرار المجلس البلدي رقم (م.ب/ف 99/9/243/19) المتخذ في 1999/5/17 والذي يقضي بالموافقة على طلب وزارة الصحة العامة بتخصيص موقع بمساحة 6000م2 لإنشاء مستشفى خاص مع مواقف للسيارات ضمن حدود منتزه ابوحليفة.

وتمت مخاطبة ادارة المساحة في 1999/11/8 لتثبيت وتسليم الموقع.

وبالنسبة للسؤال الوارد بالبند (6) لا توجد اي دراسة بشأن تخصيص جامعات خاصة ضمن موقع المنتزه والذي تم تسليمه الى الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية كما ذكر.

اعتمدوا إنشاء مركز للتدريب الموحد

وزراء شؤون بلديات «التعاون» أقروا اقتراحاً كويتياً بإنشاء جهاز شرطة البلديات

أبوظبي - كونا: وافق الوزراء المعنيون بشؤون البلديات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية امس على اقتراح الكويت بانشاء جهاز شرطة البلديات تكون له صفة الضبطية القضائية ومساعدة البلديات على تطبيق قوانين البلديات والمخالفات.

وقال وزير الاشغال ووزير البلدية د.فاضل صفر لـ «كونا» ان الوزراء الخليجيين وافقوا في اجتماعهم الخامس عشر على الاقتراح الكويتي.

وكانت الكويت طالبت باضافة بند يتعلق بانشاء جهاز شرطة البلديات الذي سيعنى بمساعدة بلديات دول مجلس التعاون في تطبيق القوانين الخاصة. وأضاف ان جهاز شرطة البلديات يعمل به في الكثير من دول العالم ويطبق في الامارات التي لها تجربة فريدة وحققت الهدف من انشاء شرطة البلدية في مساعدة الجهاز التنفيذي في تطبيق القوانين والمخالفات وتحريرها.

وقال الوزير د.صفر ان شرطة البلديات غير مطبقة في الكويت نظرا للعديد من المعوقات والقوانين وكذلك الحال أيضا في عدد من الدول الخليجية.

واوضح ان شرطة البلدية يمكن ان تكون من الافراد المدنيين العاملين في البلديات او جهاز الشرطة بعد تلقيهم التدريبات والبرامج الخاصة وقواعد عمل الضبطية القضائية في تطبيق القوانين والعقوبات والمخالفات وتحريرها وفق برامج مدروسة تعدها معاهد متخصصة تعمل على تخريج افراد شرطة البلدية.

وأشار الى أن الهدف من الاقتراح ورفعه الى الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ومن ثم الى قمة القادة بدول مجلس التعاون هو الحصول على الموافقة من اعلى سلطة ليتم تطبيق من قبل الجهات الاخرى ويصبح تنفيذه اسهل.

وقال ان المجتمعين أقروا الموافقة على مشروع انشاء مركز للتدريب البلدي الموحد لدول مجلس التعاون في الكويت واعداد قواعد المعلومات البلدية لدول مجلس التعاون وتكليف الكويت باعداد التصور الكامل لتفعيل مركز التدريب من خلال تحديد الاهداف العامة للعملية التدريبة في مجال العمل البلدي المشترك.

د.فاضل صفر

وأضاف ان الوزراء اقروا الملف الوزاري الخاص بالنظام الداخلي الموحد للجان الوزارية المعنية في المجال البلدي بدول التعاون ومشروع الاجراءات التنفيذية للاطار العام للاستراتيجية العمرانية الموحدة لدول التعاون والاستراتيجية الموحدة للعمل البلدي المشترك بين دول مجلس التعاون. وقال ان المجتمعين اقروا كذلك الاجراءات التنفيذية للاطار العام للاستراتيجية العمرانية الموحدة والمعتمدة من المجلس الاعلى وتكليف الامانة بالتنسيق مع الدول لعقد ورشة العمل المشتركة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا) وفق محاور والاهداف المحددة لذلك.

واضاف انهم وافقوا على استمرار عمل الفريق المختص في التخطيط العمراني لتنفيذ الاطار العام للاستراتيجية العمرانية الخليجية الموحدة وفق برنامج زمني للتنفيذ من 2 الى 3 سنوات.

إجراءات لمنع تسرب المواد الغذائية الفاسدة

دعا مدير عام البلدية م.أحمد الصبيح رؤساء القطاعات الى اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن تلافي تسريب أي مواد غذائية غير صالحة للاستهلاك الآدمي. وقال الصبيح في تعميم إداري: بناء على ما تقتضيه المصلحة وانتظاما لحسن سير العمل فيما يتعلق بالرقابة على المواد الغذائية وتأمين سلامتها للاستهلاك. فإنه يجب على جميع قطاعات أفرع البلدية بالمحافظات في حالة ضبط أي مواد غذائية غير صالحة للاستهلاك الآدمي طبقا لأحكام القرار الوزاري رقم 301 لسنة 2009 في شأن لائحة الأغذية فإنه يتعين على الجهة التي قامت بضبط هذه المواد غير الصالحة بمخاطبة الجهات الأخرى بأفرع البلدية بالمحافظات وذلك للتنسيق واتخاذ الترتيبات اللازمة بشأن تلافي تسريب هذه المواد في الأسواق، وذلك من أجل المحافظة على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين.

اجتماع وزراء البلدية لدول التعاون اليوم في أبوظبي

أبوظبي ـ كونا: شارك المدير العام لبلدية الكويت م.احمد الصبيح امس في اجتماع كبار المسؤولين المعنيين بشؤون البلديات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اليوم اجتماعهم الرابع والعشرين.

وقال الصبيح لـ «كونا»: ان المجتمعين اطلعوا على الملف الوزاري الخاص بالنظام الداخلي الموحد للجان الوزارات المعنية في المجال البلدي بدول التعاون.

وأضاف: ان الاجتماع كان تحضيريا ويسبق الاجتماع الـ 15 للوزراء المعنيين بشؤون البلديات بدول مجلس التعاون والذي تستضيفه أبوظبي اليوم ويحضره وزير الأشغال العامة والبلدية بالكويت د.فاضل صفر.

مكتب المجلس يستعرض إقامة ندوة «آثار التوسع العمراني»

يستعرض مكتب المجلس البلدي برئاسة زيد العازمي كتاب المعهد العربي لإنماء المدن بشأن إقامة ندوة الآثار الاجتماعية للتوسع العمراني في المدينة العربية في الكويت نهاية 2012. وأشارت مذكرة المعهد المتعلقة بالندوة الى التالي:

الأهمية: تعد ظاهرة التحضر من الظواهر القديمة في العالم، وكانت أشكال التحضر تتناسب مع واقع تلك العصور، وتعد ظاهرة اتساع المدن ظاهرة عالمية وليست خاصة بمنطقة دون اخرى إلا ان عملية التحضر في الدول العربية تتصف بخصائص جعلتها تختلف عن غيرها اذ تضاعف نمو الكثير من المدن في العقود القليلة الماضية، حيث يعيش حوالي ثلثي سكان العالم العربي في المدن، وهذا ما جعل عملية التحضر تسير بشكل سريع، وربما عشوائي أحيانا. وقد أفرز التوسع العمراني تغيرات في البناء الاجتماعي للمجتمع، بمعنى انه بدأ يؤثر في طبيعة العلاقات التي تنشأ بين الأفراد في الأسرة الواحدة، وبين الفرد والمجتمع، وبين الجماعات فيما بينها، ما أثر على القيم، العادات، والمفاهيم لتلك المجتمعات، وصاحب ذلك ظهور قيم ومفاهيم جديدة تتواكب أحيانا مع هذه التغيرات وتتصادم معها أحيانا أخرى. ومن هنا تأتي هذه الندوة لتدارس التغيرات الاجتماعية التي تأثرت بها الأسرة العربية في المدينة جراء التوسع العمراني الكبير، ومحاولة تشخيص جوانب المشكلة وصولا الى مقترحات عملية تنفيذية لتجاوز تلك الآثار الاجتماعية.

أهداف الندوة: تهدف الندوة الى: التعرف على مظاهر التوسع العمراني في المدينة العربية.

التعرف على الآثار الاجتماعية الناتجة عن التوسع العمراني في المدينة على ما يلي:

الأسرة عموما وأفرادها من الأطفال، والمراهقين، والمسنين.

العلاقات البينية بين أفراد الأسرة الواحدة.

العلاقات البينية بين أفراد الجيرة والمجتمع بشكل عام.

جانب الهوية الوطنية.

الوصول الى مقترحات عملية لتجاوز الآثار الاجتماعية المترتبة على التوسع العمراني في المدينة العربية.

محاور الندوة:

● التوسع العمراني في المدن العربية، مظاهره، مسبباته، آثاره.
● الظواهر الاجتماعية السلبية والإيجابية الناتجة عن التوسع العمراني.
● تأثير الاستراتيجيات والمخططات الهيكلية المكانية في السلوكيات والتركيبات الاجتماعية.
● الأنظمة والتقنيات الحديثة في التصدي للمشاكل الاجتماعية الناتجة عن التوسع العمراني.
● تجارب وتطبيقات عملية ناجحة في معالجة ومواجهة تأثيرات التوسع العمراني على الجوانب الاجتماعية في المدن العربية.

مدة الندوة ووقتها: يقترح ان تكون في الربع الأخير من عام 2012 لما للموضوع من أهمية، وذلك لمدة 3 أيام.

المستهدفون: تستهدف الندوة منسوبي الجهات التالية:

● وزارات الشؤون.
● وزارات البلدية، وأمانة المدن والبلديات.
● وزارات التربية والتعليم.
● وزارات الشباب.
● وزارات الداخلية.
● الجامعات ومراكز البحوث الاجتماعية.
● المؤسسات الثقافية والاجتماعية والتربوية.
● وزارات التعليم العالي والبحث العلمي.
● منظمات المجتمع المدني.
● المنظمات المعنية بالأسرة والمجتمع العربي (المحلية والإقليمية والعربية).
● الشخصيات العامة ذات الاهتمام بالموضوع.
● المكاتب الهندسية والتخطيطية الاستشارية التي تتولى تخطيط وتصميم التوسع العمراني للمدن العربية.
● المهندسون والمخططون وجميع المهتمين بجوانب التنمية للمدن العربية.
● الطلاب والدارسون في المجالات العمرانية والمجتمعات السكانية.
● الخبراء والمختصون في علوم الاجتماع والسكان.

الأستاذ: ضرورة وجود خطة عمرانية مرنة تخضع للمتغيرات المستقبلية

استعرض المستشار الفني في المجلس البلدي م.عبداللطيف الاستاذ حركة التخطيط العمراني في الكويت، حيث قال الاستاذ: تعتبر حركة العمران في الكويت متطورة وهذا بسبب الاستجابة السريعة لكل الانشطة المتنوعة والمتعددة في استعمالات الاراضي ضمن المدينة. واضاف انه يجب أن تكون لدينا خطة عمرانية مرنة تخضع للتغيرات المستقبلية. وقال لا ننسى الدور الكبير لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد حفظه الله وسمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد في تسريع حركة التقدم العمراني ووضع الحلول المناسبة لحل المشكلة الاسكانية وتوفير السكن المناسب لكل مواطن وخدمة الافراد في كل المجالات الحياتية وتوفير كل سبل الراحة للجميع. وبين الاستاذ دور القطاع الخاص ممثلا في الشركات العقارية ودورها في التنمية بالكويت، فمن المعروف أن اشراك القطاع الخاص مع القطاع الحكومي سيزيد دور القطاع الخاص في التنمية ويرفع من جودة الخدمات ويزيد من انتاجية العمالة الوطنية والعمل على ترشيد الاستهلاك والمساهمة في جذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية وزيادة إيرادات الدولة والعمل على تقليص الانفاق. وقال يجب أن تعرف ملازمة الحكومة لمفهوم الخصخصة لكل الخطط العمرانية والاقتصادية والسياسية التنموية منذ بداية التسعينيات، فمن خلال هذا المفهوم للخصخصة والمحاولات الجادة من جانب الحكومة في إدارة المشروعات المملوكة للدولة وملكيتها ونقلها إلى القطاع الخاص يمكن تحقيق عدد من الاهداف ومنها تنشيط القطاع الخاص وترسيخ ارتباط المواطن ببلده من الجانب الاقتصادي وتوسيع دوره في الاستثمار المحلي وتوفير جزء من متطلبات التمويل المحلي لأنشطة الدولة.

عبداللطيف الأستاذ

إعلانات الدليل
22272748 - 22272749

خزان نعمة
خزانات مياه GRP معزولة

خزانات الكوثر
أسعار خاصة
كفالة تبدأ من 7 سنوات
صناعة سعودية

الشركة المتحدة للفيبرجلاس
المتحدة 65999661
المتحدة 23717770

الخدمة المتكاملة للسجاد والرخام
24814900 - 99197948

لإعلاناتكم في دليل الأنباء
22272748 - 22272749

تاكسي الدردور
تحت الطلب
خدمة 24 ساعة
تلفونات
22260274
22260275
22260276
22260809

لإعلاناتكم في دليل الأنباء
22272748
22272749

لإعلاناتكم في دليل الأنباء
22272748
22272749

للإيجار
سرداب بالنقف
قطعة 4
97646625
23727634

لإعلاناتكم في دليل الأنباء